



وزارة التربية والتعليم  
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري  
وزارة القوى العاملة  
وزارة التجارة والصناعة



المجلس الوطني للتنافسية  
Egyptian National Competitiveness Council  
مصري أفضل من أجل مصر أفضل

المنتدى المصري لدعم تشغيل الشباب في مصر (Egypt-YEP)

## السياسات الضريبية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأثر على التنافسية والنمو الاحتوائي في مصر

الاثنين، ١٣ نوفمبر ٢٠١٧

### مذكرة مفاهيم

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد المصري. حيث تهيمن الشركات الصغيرة والمتوسطة على القطاع الخاص في مصر، وتشكل حوالي ٩٨٪ من الوحدات الاقتصادية غير الزراعية و ٨١٪ من القوى العاملة خارج القطاع العام (رشيد وسيفرينج، ٢٠١٣). ونظراً لحجمها في الاقتصاد الخاص، فهي تعد المحرك الرئيسي للنمو الذي يمكن أن يساهم إسهاماً كبيراً في زيادة حصة الصناعة في التوظيف في الناتج المحلي الإجمالي (الهدف ٩,٢ من أهداف التنمية المستدامة)، ومصدراً أساسياً لتوليد فرص العمل، ولا سيما للشباب، وبالتالي "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" (الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل اللائق).

وسيكون لدعم إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونموها مزايا اجتماعية واقتصادية. حيث تشكل هذه المنشآت مصدراً لتوليد فرص العمل، والابتكار، والمنافسة، والديناميكية الاقتصادية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى التخفيف من وطأة الفقر. كما تتمتع بتواجد جغرافي أوسع من الشركات الكبرى الأمر الذي يوفر لها ميزة من حيث المساهمة في تحسين توزيع أكثر تساوياً للدخل، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع.

إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية لم تتمكن من الاستفادة حتى الآن الكاملة من هذه المكاسب المحتملة. فهي تواجه العديد من التحديات في مجال التمويل، إنشاء شركات في القطاع الرسمي، والعمل والنمو في إطار نظام بيئي محفز للأعمال التجارية. وهي تواجه أيضاً معدلات ضريبية مرتفعة، ولوائح ضريبية معقدة، وخدمات تنمية أعمال ضئيلة، وهي قضايا أسهمت كلها في نمو القطاع غير الرسمي.

الهدف من ورشة العمل هو التعرف على رؤية وزارتي المالية، والتجارة والصناعة، في تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومناقشة السياسات الضريبية والإجراءات التي من شأنها تشجيع امتثالها الضريبي وبالتالي استدامتها ونموها.

وسيتم في ورشة العمل عرض أفضل الممارسات في الحوافز الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي خفض تكاليف الامتثال الضريبي، بما يوجه الحوار إلى مناقشة التغييرات اللازمة التي من شأنها تشجيع إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة ونموها، ودمج اقتصاد الظل في القطاع الرسمي. وسيتم عرض توصيات السياسات المنفق عليها خلال ورشة العمل على صانعي القرار المعنيين لإدماجها في التغييرات التشريعية المقبلة.

وتعد هذه الندوة واحدة من سلسلة من الفعاليات التي ينظمها المنتدى المصري لدعم تشغيل الشباب في مصر، وهو أحد المجالس الفرعية المتخصصة للمجلس الوطني المصري للتنافسية المعنية بدعم المشاورات بين القطاعين العام والخاص. إن المنتدى المصري لدعم تشغيل الشباب هو منتدى رفيع المستوى يتشكل من الأطراف المتعددة من صانعي السياسات الوطنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والخبراء والشباب، التي تسعى إلى دعم الوعي بقضايا بطالة الشباب في مصر وأفضل الممارسات للتصدي لها ووضع خطط عمل مشتركة يتم تنفيذها على أرض الواقع.